

The role of accounting reform in attracting foreign investment in China

Amany Salah Mahmoud (1) & Mahmoud Ahmed Al – Mutaim(2)

(1) Researcher in Asian Studies and Research Institute, Department of Economics

(2) Professor of Economics and Vice-Dean of the Faculty of Commerce, Menoufia University

abstract

Accounting plays an important role in achieving development goals. The better the accounting framework, the easier and easier it is for companies to manage their business and to implement their development policies. China has quickly reformed its accounting system and complied with international accounting standards. These standards have become a trademark or trade name sought by many countries, especially in the past, which have been characterized by weak quality of national accounting standards. Countries that are trying to attract more foreign investment To apply the International Accounting Standards to give references to the quality of financial reports issued by the companies of these countries, in a world dominated by globalization, under the slogan of "one world of globalization, and one set of accounting standards." These include China, where China's accounting reform began in 1993, as the country gradually reformed the economy from 1978 to reorient the role of the state in the economy by gradually moving the market economy.

آليات وأدوات تطبيق الحوكمة علي الموازنة العامة

أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم هاشم

مدرس اقتصاد مساعد

أليات وأدوات تطبيق الحوكمة علي الموازنة العامة

أحمد حمدي عبد الدايم عبدالعليم هاشم
مدرس اقتصاد مساعد

المخلص

تهدف الحوكمة تطوير البيئة المؤسسية التي تحدث فيها للتنمية من خلال تفعيل قيم الشفافية والمساءلة وإرساء سلطة القانون وتعميق المشاركة بين مختلف الفاعلين في تلك البيئة بهدف محاربة الفساد على اختلاف أوعاه وأشكاله وتحسين الإدارة الرشيدة لمنظومة التنمية، فواقع تطبيق مبدأ شفافية المالية العامة عديدة منها: لقرار الحكمة بسلاطات إدارة السياسات الاقتصادية، المركزية الشديدة التي تدار بها السياسات الاقتصادية ، لتفعيل المشاركة والرقابة والمساءلة في مؤسسات الموازنة العامة، باستخدام بعض أدوات تطبيق هذه الحوكمة في مؤسسات الموازنة العامة كاستيوار الموازنة المفتوحة، موازنة المواطنين، موازنة البرامج والاداء، أوصى المستنوق بإدخال تحسينات على معايير إبلاغ بيانات المالية العامة لزيادة دعم الشفافية عن طريق الهيئات التشريعية، والأجهزة العليا للرقابة المالية، ومجلس الموازنة للهيئات المختلفة، شفافية المالية العامة بتفعيل تطبيقات الحوكمة علي الموازنة العامة في مصر مثل تطبيق التويب الدولي علي هيكل الموازنة العامة للدولة، ميكنة الموازنة العامة كأحد تطبيقات الحوكمة (ميكنة وزارة المالية) حيث تعد ميكنة إدارة الحسابات الحكومية لنزلة خطوة مهمة لوزارة المالية والحكومة في إطار خطط تحديث وتطوير أساليب إدارة السياسات المالية.

Abstract

Governance aims at developing the institutional environment in which development takes place through activating the values of transparency and accountability, establishing the rule of law and deepening participation among the different actors in that environment in order to combat corruption of all kinds and forms and achieve good governance of the development system. The government has the power to manage the economic policies, the extreme centralism in which economic policies are managed, The IMF encourages countries to conduct an assessment of the transparency of public finances and to identify risks such as public debt, disability level and awareness raising. Public finance plays an active role in the oversight process .In order to activate participation, oversight and accountability in the public budget institutions, using some of the tools of applying this governance in the public budget institutions such as open budget, citizen budget, program budget and performance, the Fund recommended improvements in the standards of reporting financial statements. To increase the support of transparency through the legislative bodies, the Supreme Audit Institutions and the budget councils of the various bodies, transparency of public finances by activating the applications of governance on the general budget in Egypt such as applying the international tab on the structure of the state budget, Mechanization of State Government Accountability is an important step for the Ministry of Finance and the Government within the framework of plans to modernize and develop financial policy management.

مقدمة

جاء جوهر فكرة الحوكمة مستهدفاً تطوير البيئة المؤسسية التي تحدث فيها التنمية من خلال تفعيل قيم الشفافية والمساءلة وإرساء سلطة القانون وتعديق المشاركة بين مختلف الفاعلين في تلك البيئة بهدف محاربة الفساد على اختلاف ألوانه وأشكاله وتحقيق الإدارة الرشيدة لمنظومة التنمية، وذلك بتضخرف عوامل وظواهر عملية ومنهجية مرتبطة بالبيئة المؤسسية التي تحدث فيها التنمية في حقبة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وهو الذي دفع إلى إعادة التأكيد بقوة على أن تحقيق النمو والتنمية المستدامة لا يتطلب صياغة السياسات التي تنقسم بالكفاءة والقاعدية فقط، وإنما يتطلب أيضاً توافر المؤسسات القوية وتهيئة البيئة المؤسسية التي تدفع عمار النمو والتنمية وذلك من خلال طرح مفهوم الحوكمة من قبل المؤسسات الدولية فبدأت "الحوكمة" أو "الحكم الجيد" قد أصبح ضرورة أساسية لضمان ممارسة الحكم بصورة صحيحة، فإن حرية المعلومات تعد إحدى الأدوات المساندة لذلك انطلاقاً من كون الحوكمة كما يرى البنك الدولي "هي ممارسة السلطة بشكل يحترم كرامة كافة المواطنين وحقوقهم وواجباتهم"، وبالتالي فهو يركز في هذا التعريف على دعامتين أساسيتين هما: المساواة والمساءلة، أي أن كل من له مصلحة في عملية إدارة الحكم، ويقدم للمشاركة فيها يمكنه فعل ذلك على قدم المساواة مع الجميع، وبمعنى آخر فإن معاملة الحكومة للمواطنين يجب أن تتم على قدم المساواة أمام القانون دون تمييز، وكذلك تأمين فرص متساوية لهم لكي يستفيدوا من الخدمات التي توفرها الحكومة؛ مع الإشارة إلى أن المساواة هنا لا تتعلق فقط بالمساواة بين الجنسين ولكنها تمتد لتشمل المساواة في التنمية بين الأقاليم المختلفة في الدولة والمساواة في الحصول على الخدمات العامة وغيرها من الأمور المتعلقة بالتنمية. ومنتقول في هذا البحث الثبات ولنوات تطبيق الحوكمة على الموازنة العامة ودراسة مؤشر الموازنة المفتوحة وموازنة المواطن وأهم تطبيقات حوكمة الموازنة العامة.

2- مشكلة البحث:

يسعى البحث لدراسة أهم أدوات والليات تطبيق حوكمة الموازنة العامة في ظل تفعيل المشاركة والرقابة والمساءلة في مؤسسات الموازنة العامة، كاستبيان الموازنة المفتوحة، موازنة المواطن، موازنة البرامج والأداء، وأهم تطبيقات الحوكمة على الموازنة العامة في مصر. تطبيق للتويب الدولي على هيكل الموازنة العامة للدولة، ميكنة الموازنة العامة كأحد تطبيقات الحوكمة (ميكنة وزارة المالية) حيث تعد ميكنة إدارة الحسابات الحكومية للدولة خطوة مهمة لوزارة المالية والحكومة في إطار خطط تحديث وتطوير أساليب إدارة السياسات المالية ونظم الإنفاق العام وتحصيل الإيرادات بصورة إلكترونية حيث يتم البدء بمصلحة الضرائب العصرية ومناخذ الجمركه وليناً للصاب الختامي الذي يجر عن الإيرادات الفعلية والتفقات الفعلية للدولة عن السنة المنصرمة، وهو بيان لحسابات الموازنة ونتيجة تنفيذها عن السنة المالية المعينة وفق الأسس والمعايير المعتمدة.

عن السؤال التالي:

هل هناك أثر لتطبيق أدوات الحوكمة على الموازنة العامة في مصر باعتبارها خطوة مهمة للحكومة في إدارة الحسابات الحكومية للدولة وإطار خطط تحديث وتطوير أساليب إدارة السياسات المالية ونظم الإنفاق للعلم وتحصيل الإيرادات بصورة إلكترونية؟

3- أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في النقاط الآتية:

- 1- استكمال القصور في الدراسات السابقة بدراسة أهم أدوات تطبيق الحوكمة على الموازنة العامة في ظل تفعيل المشاركة والرقابة والمساءلة في مؤسسات الموازنة العامة، كاستبيان الموازنة المفتوحة، موازنة المواطن، موازنة البرامج والأداء إلا أنه لا يوجد سوى عدد محدود من الدراسات في هذا المجال.
- 2- بمحاولة جذب انتباه الباحثين بأهم تطبيقات الحوكمة على الموازنة العامة في مصر، تطبيق للتويب الدولي على هيكل الموازنة العامة للدولة، ميكنة الموازنة العامة كأحد تطبيقات الحوكمة (ميكنة وزارة المالية) حيث تعد ميكنة إدارة الحسابات الحكومية للدولة خطوة مهمة لوزارة المالية والحكومة في إطار خطط تحديث وتطوير أساليب إدارة السياسات المالية ونظم الإنفاق للعلم وتحصيل الإيرادات بصورة إلكترونية.

ج- بيان أثر تفعيل أدوات في حوكمة الموازنة العامة للقائمة على المشاركة والرقابة والمساءلة من ركائز تطبيق مفهوم الحوكمة للموازنة العامة للدولة ودور المجالس الشعبية المنتخبة والمجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية.

4- فروض البحث: يقوم البحث على الفرضية الرئيسية التالية:

هناك أثر إيجابي لتطبيق أدوات الحوكمة على الموازنة العامة وما هي أهم البوابات الحوكمة لتطبيق الحوكمة على الموازنة العامة؟

5- أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث، في الآتي:

أ- محاولة الإجابة عن السؤال السابق لمشكلة البحث.

ب- يهدف هذا البحث إلى التعرض لأهم أدوات تطبيق حوكمة الموازنة العامة في ظل تفعيل المشاركة والرقابة والمساءلة في مؤسسات الموازنة العامة باعتبار أن حوكمة الموازنة العامة ليست رفاهية وليس مطلباً سياسياً، بل هي بالأساس ضرورة اقتصادية لا يمكن أن للدولة تأجيلها لتحقيق كفاءة وفعالية الإنفاق العام، وعدالة السياسة المالية بها.

6- منهج البحث:

يعتمد على منهج البحث العلمي الاستقرائي والاستنباطي معاً في جانبي البحث النظري، وكذلك تم الاعتماد على البيانات الصادرة من الجهات المختصة، وذلك لاستنباط مجموعة من الدروس المستفادة ومحاولة تطبيق ذلك على مصر لرفع كفاءة الموازنة العامة والتعرض لأهم أدوات تطبيق حوكمة الموازنة العامة في ظل تفعيل المشاركة والرقابة والمساءلة في مؤسسات الموازنة العامة لتحقيق الشفافية في تعبئة الموازنة العامة للدولة.

7- خطة البحث: تم تناول هذا البحث من خلال المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: شفافية الموازنة العامة في ظل تطبيق الحوكمة.

المحور الثاني: أدوات تطبيق الحوكمة على الموازنة العامة للدولة.

المحور الثالث: أهم تطبيقات الحوكمة على الموازنة العامة في مصر.

المحور الأول

شفافية الموازنة العامة في ظل تطبيق الحوكمة

تعرف الشفافية المالية بالانفتاح تجاه العامة في كل ما يتعلق بهيكل الجهاز الحكومي وأدواره وخطته المالية وحسابات كافة مكونات القطاع العام سواء التقديرية أو النهائية⁽¹⁾ وأهم مكونات الشفافية هي الإفصاح عن المظومة قباحتها وحدها ليست كافية لتحقيق الشفافية، إنما لا بد وأن يعي الجمهور أدوار كل جهة من الجهات المنوط بها إتفاق وتحصيل إيراد في الموازنة العامة، بل والهيكل المسئول عن الإدارة المالية العامة للدولة بالكامل، بحيث يتمكن من مساعته فيما يتعلق بكل بند من بنود الإنفاق، ولابد كذلك من الدراية الكاملة بمخططات الإنفاق والأهداف المقصودة من إتباع السياسة المالية، بما يحتم نشر الخطط المالية للأجلين المتوسط والطويل، ويحدد التعريف كذلك مفهوم جودة المظومة المتأخرة، بأن تكون جاهزة ومفهومة ومتاحة في وقت مناسب وبسهولة، ويسهل مقارنتها مع الدول الأخرى في فترات زمنية مختلفة، ووفق هذا التعريف فإن الهدف من شفافية الموازنة العامة للدولة هو تحقيق قدرة الأفراد

مariam وحدي موسى أثر تحقيق آليات الشفافية على كفاءة البتوك الميزانية مع دراسة حالة البنك المركزي المصري، خلال الفترة: 1995-2005، ص (1) (رسالة ماجستير)، قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2010، ص 39.

على التقييم الدقيق للوضع المالي وفق حسابات سهلة للتكلفة والمائد من كل نشاط حكومي، بصورة تشمل اللدايات الاقتصادية والاجتماعية للقرارات المنعقدة بالعمالية العامة للدولة حالياً ومستقبلاً، وتقييم شفافية الموازنة العامة يتم وفق ثلاثة مجموعات من الخصائص المعيارية وهي:

- نشر وإتاحة بيانات الموازنة العامة للدولة وكل ما يتعلق بها من معلومات بطريقة دورية وفي وقت مناسب.
- إمكان وجود دور فعال للسلطة التشريعية لمراجعة تقارير الموازنة ومساءلة الحكومة.
- وجود نور فعال للجمهور ولعمومات المجتمع المدني لتعديل سياسة الموازنة إننا اقتضت الحاجة والقدرة على مساءلة الحكومة حولها.

ثانياً: تصور لمتطلبات شفافية الموازنة العامة للدولة:

جدول رقم (1)

متطلبات شفافية الموازنة العامة

محور تحليل الشفافية	المفهوم	أمثلة من أهم مؤشرات قياس الشفافية التي استعملتها الأوراق التطبيقية في المقرنة الدولية لمستوى شفافية الموازنة
عمالية ومراحل إعداد الموازنة	ويتعلق هذا المحور بوضوح ومدى الانفتاح في اتخاذ القرارات المتعلقة بصياغة الموازنة العامة، فيجب عن تساؤل هل توجد عمالية واسعة وديمقراطية تسهم فيها المجالس التشريعية والمجتمع بأكملها بوضوح وفعالية في صياغة الموازنة ويقصد بعملية صياغة الموازنة مراحل الإعداد والإقرار والتنفيذ والرقابة المحدية.	مدي الانفتاح العمالية التشريعية والإدارية - وجود نص تشريعي واضح عن ضرورة إقرار برنامج أو أهداف للاقتصاد الكلي يسبق إعداد الموازنة - مدي انفتاح ووضوح المناقشة التشريعية والإقرار - التنفيذ بخطوات يسهل من إتباعها بوضوح وسهولة معرفة مخصصات الأموال وما تم إنفاقه.
الإفصاح عن وثائق الموازنة بشكل كامل	ويشمل إتاحة كافة الوثائق المرتبطة بالموازنة بشكل واضح وسهل وميسر ومنظم وفي وقت مناسب ويسهل مقارنته عبر الدول والمناطق والزمن في كافة مراحلها.	تقديم الموازنة المبدئية للجهة التشريعية في حدود ما لا يقل عن ثلاثة أشهر قبل بدء السنة المالية - نشر وثيقة م قبل إقرار الموازنة في حدود شهر قبل بدء السنة المالية - نشر تقارير شهرية واضحة عن أداء الموازنة على أن تنشر ياليت هذه التقارير في خلال أربع أسابيع فقط من نهاية لشهر - توضيح التقارير لشهرية حجم الاقتراض وأنشطته ومكونه شهرياً - صدور الحساب الختامي في خلال ستة أشهر من نهاية السنة المالية - نشر إبطار واضح يعطي السياسة المالية وتوليفات الإيرادات والنفقات كل خمس سنوات على الأقل على أن يعلن عن وجود تغييرات هامة - إعلان الحكومة عن الأثرات الاحتمالية ومخاطرها بشكل واضح - الإتاحة الكاملة للحساب الختامي ومؤشرات الأداء وتقارير المراقب الحسابي - نشر تقرير أداء منتصف السنة خلال ستة أسابيع من نهاية فترة منتصف العام المالي.
مكونات الوثائق المتاحة	ضرورة إتاحة كافة الوثائق المتعلقة بالموازنة العامة للدولة، قد يكون غير كتاب لتكوين صورة مستوفاة عن الموازنة العامة، ومن ثم فإن المكونات الواجب وضوحها هي كافة الإيرادات وكافة النفقات بتقسيماتها وكيفية حساب الأصول والخصوص وأسس التقديرات ومؤشرات وأهداف واضحة للأداء.	شرح واق للأهداف المالية والأولويات المالية يتم تضمينه في بيان ما قبل الموازنة - الموازنة تفصيلاً بشكل يتضمن كافة مكونات الإيرادات والنفقات للتولة وكافة الجهات المتعاقبة بها - في حالة وجود رسوم للدولة وكافة الجهات المتعاقبة بها - في حالة وجود رسوم مخصصة لإلتحاق بعينه فلا بد أن يذكر تفصيلاً مخصصة جهة إنفاقه - وضوح تفاصيل النفقات بالجهة والوحدة الإدارية والتقسيم الوظيفي والاقتصادي - التوضيح الكامل للمخصصات والمهام بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وما ينتج عنه من مكونات مالية ونفقات.

محتور تحليل الشفافية	المطلوب	أمثلة من أهم مؤشرات قياس الشفافية التي استخدمتها الأوراق التطبيقية في المقارنة الدولية لمستوي شفافية الموازنة
الوضوح والزيادة والقدرة على المساعدة من خلال محتويات التقارير المنشورة	عرض المؤشرات بصورة واضحة	عرض المؤشرات بشكل يتوافق مع المعايير الدولية الخاصة بالشفافية في وجود نظام قوي للرقابة الداخلية لتبليغ والرقابة البعيدة من خلال مؤسسات مستقلة
الإطار الاقتصادي والتبليغ	أهمية شرح الإطار الاقتصادي متوسط وطويل وقصير الأجل لمساعدة الموازنة العامة	وضوح التنبؤات حول المؤشرات الاقتصادية الكلية - وضوح مقاييس الاستدامة المالية - تحليل المخاطر المالية لوضوح - وضوح كلفة المؤشرات الاقتصادية التي تبين عليها الموازنة والتي تستنفذها - تحليل حساسية للتأثيرات المتوقعة لبعض الافتراضات التي تبين عليها الموازنة العامة

المصدر: ماسي السيد تفتي، "إعداد الموازنة العامة للدولة في مصر بين النظرية والواقع"، مؤتمر عن: (الموازنة العامة - اتجاهات ورؤى جديدة)، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، (2004) (2)

المحور الثاني

أدوات تطبيق الحوكمة علي الموازنة العامة للدولة

أ- استبيان الموازنة المفتوحة كأحد تطبيقات حوكمة الموازنة العامة للدولة:
وتجلى أهمية شفافية الموازنة بالنسبة للمساءلة إذ أنها تضع الأساس لمعرفة ما تفعله الحكومة، وكيف تفعله، وتضع الأسس للتواعد المستخدمة في تخصيص الموازنة، والتي يتم الإفصاح عنها مسبقاً ويمكن الوصول إليها من خلال طلبات محددة عند نشر تفاصيلها، وبما أن كل ما تفعله الحكومات يعتمد على المخصصات، فإن المعلومات الخاصة بالموازنة أساسية للإشراف على السياسات ولجعل السلطات مسئولة عن أفعالها.

جدول رقم (2)

أقسام استبيان الموازنة المفتوحة

القسم الأول: توافر وثائق الموازنة	تتناول أسئلة هذا القسم للتعرف على مدى توافر ونشر وثائق الموازنة الأساسية التي تصدرها الدولة أو تخفق في إصدارها فيما يخص المراحل الأربعة لصياغة إعداد الموازنة وهي مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية - إعداد الموازنة وقوة السلطة التشريعية - إشراك الجمهور خلال عملية إعداد الموازنة.
القسم الثاني: مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	وتتناول أسئلة هذا القسم تقديم المعلومات الواردة في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والتي من شأنها أن تساعد السلطة التشريعية علي تحليل وتقييم الموازنة المقترحة.
القسم الثالث	وتتناول أسئلة هذا القسم مستوى الشفافية في مراحل إعداد الموازنة العامة ومدى توافر وثائق الموازنة وتقاريرها بشكل تفصيلي ومنظم سواء شهرية أو فصلية وذلك لتبني المذاهب المسبقة.
القسم الرابع	ويتناول هذا القسم مدى قوة السلطة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية.
القسم الخامس	ويتناول هذا القسم فرص إشراك الجمهور خلال عملية إعداد الموازنة كمنظومة أساسية لشهية الموازنة والمشاركة الفعالة.

المصدر: منظمة الشفافية الدولية لتقرير المسار عن عام 2012 والمتاح على الموقع

<http://www.transparency.org>

(2) ماسي السيد تفتي، "إعداد الموازنة العامة للدولة في مصر بين النظرية والواقع"، مؤتمر عن: (الموازنة العامة - اتجاهات ورؤى جديدة)، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، (2004) ص 13.

شروط اعتبار وثائق الموازنة العامة متوفرة للجمهور:

وتعرف وثائق الموازنة المتوفرة للجمهور بأنها تلك الوثائق التي يكون أي وجميع المواطنين قادرين على الحصول عليها من خلال طلب الجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة. ولأغراض الإجابة على الاستبيان يجب توافر التالي:

- ينبغي اعتبار الوثائق المتوفرة على شبكة الانترنت (حتى لو كان هذا هو المكان الوحيد المتوفرة فيه) متوفرة للجمهور⁽³⁾.
 - ينبغي اعتبار الوثيقة التي لا تتوفر إلا من خلال الاشتراك في نشرة متخصصة أو منشور صادر عن السلطة التنفيذية غير متوفرة للجمهور، ما لم تكن هذه النشرة في متناول عامة الجمهور إما مجاناً أو من خلال دفع رسم اشتراك رمزي أو من خلال مصادر أخرى، مثل المكتبات العامة.
 - إذا كانت وثيقة ما ليست متوفرة من الجهة المصدرة ينبغي اعتبارها غير متوفرة للجمهور، مثل الوثائق التي تقدمها السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية لكنها لا توفرها لعامة الجمهور عند الطلب، وينبغي اعتبارها غير متوفرة للجمهور.
 - يجب أن تكون الوثيقة متوفرة لجميع أفراد الجمهور العام الذين يطلبونها لتكون متوفرة للجمهور. وينبغي اعتبار الوثيقة المتوفرة فقط لأفراد أو أعضاء معينين من الجمهور ولكنها محجوبة عن الآخرين الذين يطلبونها غير متوفرة للجمهور.
- وليضاً يعتبر ميعاد نشر الوثيقة شرط هام لاعتبار الوثيقة متاحة للجمهور ويوضح الجدول التالي وثائق الموازنة العامة والأجل التي يجب توفرها خلال ذلك لاعتبارها متاحة للجمهور. ويسمى مؤشر استبيان الموازنة المقفوحة شراكة الموازنة الدولية IBP⁽⁴⁾ وحددت عشر وثائق أساسية يجب أن تكون متاحة.

جدول (3)

وثائق الموازنة طبقاً لتعليمات الموازنة المطبوعة

م	وثيقة الموازنة	مواعد طرح الوثيقة لاعتبار متوفرة للجمهور
1	اليان الشهدي للموازنة	يجب طرحه بشهر واحد على الأقل قبل تقديم مقترح موازنة السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية لتنظر فيه.
2	ملخص الموازنة	يجب طرحه قبل أو أثناء مداولات السلطة التشريعية بشأن مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، أي قبل إقرار الموازنة المقررة.
3	مقترح موازنة السلطة التنفيذية	ينبغي طرحها من الناحية المالية في الوقت نفسه الذي يتم فيه عرضها على السلطة التشريعية وكحد أدنى لابد من طرحه أثناء نظر السلطة التشريعية فيه وقبل موافقة السلطة التشريعية عليه. ولا يعتبر في أي حال من الأحوال اعتبار مقترح ما يصدر بعد انتهاء مناقشات السلطة التشريعية حول الموازنة بأنه متوفر للجمهور.
4	الوثائق الداعمة	يجب طرحها في نفس وقت تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.
5	الموازنة المقررة	يجب طرحها في موعد أقصاه ثلاثة أشهر بعد الموافقة على الموازنة من جانب السلطة التشريعية.
6	موازنة المواطنين	فيذا كان إصداراً مبسطاً لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، فيجب طرحه في نفس الوقت بوصفه مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية لاعتباره متوفر للجمهور. أما إذا كان إصداراً مبسطاً للموازنة المقررة، يجب أيضاً طرحه في نفس الوقت بوصفه موازنة مقررة لاعتباره متاح للجمهور.
7	التقرير الدورية	يجب طرحها في وقت لاحق لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير.
8	المراجعة نصف السنوية	يجب طرحها في وقت لاحق لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير.
9	تقرير نهاية العام	يجب طرحها في موعد لا يتجاوز سنتين بعد نهاية السنة المالية. (الفترة المشمولة بالتقرير).
10	تقرير المراجعة	يجب طرحها في موعد لا يتجاوز سنتين بعد نهاية السنة المالية. (الفترة المشمولة بالتقرير).

(3) منظمة الشفافية الدولية التقرير الصادر عن عام 2012 والمتاح على الموقع <http://www.transparency.org>

(4) شراكة الموازنة الدولية جهة تتعاون مع المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم لتحليل الموازنة بغرض استخدام نتائجها كأداة لتحسين الموكمة المالية وضم المواطنين في 2006. عدد 59 دولة، وفي 2008 ضم 85 دولة وفي 2010 ضم 94 دولة وفي 2012 ضم 100 دولة.

م	وثيقة الموازنة	مواعيد طرح الوثيقة لاعتبار متوفرة للجمهور
		بالتقرير.

المصدر: مسح الموازنة المفتوحة لعام 2012 (شراكة الموازنة الدولية جبهة تتعاون مع المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم لتحليل الموازنة بفرص استخدام نتائجها كأداة لتحسين الحكومة الفعالة وحزم الاستراتيجيات في 2006 عند 59 دولة وفي 2008 ضم 85 دولة وفي 2010 ضم 94 دولة وفي 2012 ضم 100 دولة)

• موقع مصر في استبيان الموازنة المفتوحة:

وقد بدأت مصر في نشر المشروع التنفيذي حول أنشطة الموازنة كما نشرت تقارير أكثر تفصيلاً خلال العام وكذلك تقرير في نهاية العام والذي يقارن التنفيذ الفعلي بالمقترح.

جدول (4)

موقع مصر في استبيان الموازنة المفتوحة من عام 2006 إلى 2012

السنة	2006	2008	2010	2012
نقد استبيان الموازنة المفتوحة	19	43	49	13

المصدر: إعداد الباحث بناء على استبيان الموازنة المفتوحة YUBP أعداد الصادرة في 2006-2008-2010-2012. والجدول رقم (4) يوضح بداية مشاركة مصر في استبيان الموازنة المفتوحة عام 2006 والذي يوضح حصول مصر على 19 درجة في مؤشر الموازنة المفتوحة وذلك لعدم قيام الأجهزة القائمة على إعداد الموازنة بالإفصاح الكامل عن معظم وثائق الموازنة العامة وعدم وجود رؤية واضحة لدى تلك الأجهزة القائمة على إعداد الموازنة العامة فيما يتعلق بالتقرير السنوي للضغوط في تطبيق وإصلاح الموازنة العامة أمام الرأي العام، ارتفعت درجة الحكومة على عدم إظهار جوانب الضغوط في تطبيق وإصلاح الموازنة العامة أمام الرأي العام، ارتفعت درجة مؤشر استبيان الموازنة المفتوحة في عامي 2008 - 2010 حلت مصر أكبر تقدم في "شفافية الموازنة وكان أحد العوامل الهامة التي ساعدت مصر على تحسين سجلها في هذا الصدد كان هو نشر أول "موازنة مواطن"^(*) في مصر في 2010، حيث كانت مصر هي أول دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقدم على تلك الخطوة إلى جانب الضغط الشعبي على الأجهزة الحكومية متعلقة في منظمات المجتمع المدني ومراكز استطلاع الآراء حول الثقة في إصلاح الحكومة والبيات الحكومية في تطبيق الشفافية ومحاربة الفساد، وقد حبط مجموع نقاط مصر في مؤشر الموازنة المفتوحة من 49 لعام 2010 إلى 13 في 2012. هذا الهبوط يرجع سببه إلى الثورة بشكل أساسي، مما يضيء أن بعض وثائق الموازنة لم تكن متاحة للمواطنين، على الرغم من تحسن مستوى شفافية الموازنة عام 2008 و2010 يرجع إلى الثورة التكنولوجية والمعرفية وانتشار وكثرة زوار مواقع الانترنت التي جعلت الحكومة مطالبة بنشر خططها المالية إلى جانب الإصدارات المتعددة سواء الشهرية أو السنوية عن الموازنة العامة وقياسه بإصدار موازنة المواطن للتعريف بموارد الدولة وطبيعة النفقات العامة في المجالات المختلفة.

وفيما يلي جدول يوضح المعلومات المتاحة في الوثائق الثمانية الرئيسية للموازنة العامة بمصر وذلك على مستوى العامين 2010 - 2012 وذلك لبيان الفرق في توافر المعلومات بكل وثيقة. وأرجع السبب لتدني مستوى مصر في استبيان الشفافية لعام 2012 إلى عدم وجود برلمان منتخب^(*)

جدول (5)

مدي توافر وثائق الموازنة في حالة مصر عامي 2010، 2012

م	وثيقة الموازنة	العام	التقدير من صنفات 100
1	بيان ما قبل الموازنة	2010	0
		2012	0
2	مشروع موازنة السلطة التنفيذية	2010	52
		2012	2
3	الموازنة التي تم قرارها	2010	67
		2012	67
4	موازنة المواطنين	2010	0
		2012	0

(*) جمهورية مصر العربية، موازنة المواطن، 2011، موازنة المواطن في فوج غير نقي لموازنة الحكومة بهدف مساعدة الجمهور - وثائق غير المتخصصين في الدعاية العامة - على فهم خطط الحكومة.

(*) منظمة الشفافية الدولية تقرير السنوي عن عام - مسح الموازنة المفتوحة 2010-2012 ولتصفح على الموقع <http://www.transparency.org>

92	2010	تقرير خلال السنة	5
88	2012		
42	2010	مراجعة نصف السنة	6
0	2012		
47	2010	تقرير نهاية السنة	7
37	2012		
0	2010	تقرير مراقب الحسابات	8
0	2012		

المصدر: تصميم الباحث بناء على استبيان الموازنة المفتوحة IBP الأعداد الصادرة في عام 2010-2012 منظمة الشفافية الدولية.

ومن الجدول السابق رقم (5) نلاحظ ضعف اهتمام الدولة في عامي 2010-2012 وعدم إتاحة بيان مناقب الموازنة للجهات المشاركة في استطلاع الآراء ومنظمات المجتمع المدني والذي يدل على عدم التزام الحكومة بقواعد الشفافية والحوكمة، وإيضاً عدم إتاحة موازنة المواطن خلال تلك الفترة والتي تتضمن شرح مبسط لأجزاء الموازنة العامة المختلفة للمواطن البسيط وتمكنه من فهم أولويات الحكومة وخططها المستقبلية فيما يتعلق بالإنتاج العلم على الخدمات المقدمة وطريقة تمويل وتطوير هذه الخدمات، وبالتالي ترقب على ذلك عدم إتاحة تقارير مراقب الحسابات من الأجهزة الرقابية عن نتائج أعمال السنة وعدم طرحه أمام منظمات المجتمع المدني والجهات المجتمعية المشاركة في الأعداد والرقابة على أداء السلطة التنفيذية مما يضعف من جدية الحكومة في تناولها لمعايير الحوكمة، وحجب بعض التقارير المتعلقة بالموازنة في سنوات التقديم بقليل من مصداقية الحكومة داخلياً أمام الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني المهمة بالمشاركة والرقابة على أداء الحكومة ويضعف من مشاركة القوي السياسية وتقاطعها مع الحكومة في حشد مواردها لخطط التنمية المطلوبة، أما خارجياً يؤدي عدم اهتمام الحكومة بتوفير المعلومات المتعلقة بتقرير ما قبل الموازنة أو تقارير نتائج الأعمال (تقرير مراقب الحسابات) إلى فقدان الحكومة لمصداقيتها أمام جهات التمويل الدولية وبالتالي حرمانها من مصادر تمويل المشروعات القومية ومنح وقروض لتطوير بعض قطاعات البنية التحتية بتألف مؤشر الموازنة المفتوحة من عدة نقاط لوجية لكن وثيقة من الوثائق القمائية الرئيسية للموازنة والتي تقوم الدراسات الاستقصائية بتقييمها. هذه النقاط الفرعية تمثل متوسط درجات حصولها مجموعة من الأسئلة في الدراسة الاستقصائية لقياس وفرة وكمية المعلومات من الوثائق المتاحة لعامة الشعب. هذه النقاط الفرعية قابلة المقارنة عبر كل من لدول المشمولة في الدراسة.

جدول (6) موقف مصر من حيث النشر والإعداد لوثائق الموازنة الثمانية عام 2012

الوثيقة	الموقف من النشر
بيان ما قبل الموازنة	لم يتم إعدادها
مشروع موازنة السلطة التنفيذية	تم إعداد للاستعمال الداخلي فقط
الموازنة المقررة	تم النشر
موازنة المواطنين	لم يتم إعدادها
تقرير خلال السنة	تم النشر
مراجعة نصف السنة	لم يتم إعدادها
تقرير نهاية السنة	تم النشر
تقرير مراقب الحسابات	تم إعدادها للاستعمال الداخلي فقط

المصدر: استبيان الموازنة المفتوحة IBP التقرير الصادر عام 2012- منشور منظمة الشفافية العالمية <http://www.transparency.org>

ومن الجدول السابق رقم (6) ونلاحظ مجموع نقاط مصر في مؤشر الموازنة المفتوحة يمثل انخفاضاً في استبيان الموازنة المفتوحة 2012، لحصولها على 13 نقطة من أصل 100 في مؤشر الموازنة المفتوحة، يضع على كاهل الحكومة المصرية عبء فيجب عليها العمل على اتساع مبدأ شفافية الموازنة إلى حد كبير

من خلال إدخال عدد من التدابير، والتي يمكن تحقيق بعضها بسرعة كبيرة و بدون تكلفة تقريباً على الحكومة، لا بد أن تتخذ مصر الخطوات التالية لتحسين شفافية الموازنة.

- 1- نشر تقارير مشروع موازنة السلطة التنفيذية وتقرير مراقب الحسابات، المعدة للاستعمال الداخلي فقط في الوقت الحالي. حيث وفقاً للدراسة الامتصاصية للموازنة المفتوحة لعام 2012، قامت 79 دولة بنشر مشروع موازنة السلطة التنفيذية، بينهم دول عربية مجاورة كالجزائر والأردن ولبنان والمغرب؛ وقد قامت 68 دولة بنشر تقرير مراقب الحسابات، منها كالأردن والمغرب وتونس.
 - 2- إعداد ونشر بيان ما قبل الموازنة ومراجعة نصف العام. حيث وفقاً للدراسة الامتصاصية للموازنة المفتوحة لعام 2012، فقد نشرت 47 دولة بيان ما قبل الموازنة، بما في ذلك دولة الأردن، كما نشرت 29 دولة مراجعة منتصف العام.
 - 3- إعداد ونشر موازنة المواطنين، حيث نشرت 26 دولة موازنة المواطنين، بما في ذلك دولة المغرب.
 - 4- زيادة شمولية التقارير من خلال - قيامها بتوفير معلومات عن تكوين الدين الحكومي للسنة المالية.
 - 5- زيادة شمولية تقارير نهاية السنة عن طريق شرح الفارق بين التوقعات الأصلية للاقتصاد الكلي، والتقديرات الأصلية للبيانات الغير مالية، والمؤشرات الأصلية للأداء، ومستويات الأموال المخصصة لمصلحة الفقراء في البلاد ونتائجها الفعلية، بالإضافة الى النتائج الفعلية للأموال الموازنة الإضافية.
- ويوضح الشكل التالي أداء مصر بين دول المنطقة فيما يخص الرقابة على الحسابات من خلال المطلة التشريعية ومؤسسة الرقابة على الحسابات، والذي يمثلها الجهاز المركزي للحسابات ومشاركة عامة الشعب المجالس البرلمانية والمشاركات العامة.

جدول (7)

مستوى مصر بين دول المنطقة (السلطة التشريعية - الجهاز المركزي للحسابات - المشاركة العامة)

الدولة	السلطة التشريعية	مؤسسة الرقابة على الحسابات	مشاركة عامة الشعب
الجزائر	ضعيف ⁽¹⁾	متوسط	ضعيف
مصر	متوسط	متوسط	ضعيف
العراق	متوسط	قوي	ضعيف
الأردن	متوسط	ضعيف	ضعيف
لبنان	متوسط	متوسط	ضعيف
المغرب	ضعيف	ضعيف	ضعيف
السعودية	ضعيف	متوسط	ضعيف
اليمن	ضعيف	قوي	ضعيف
قطر	ضعيف	ضعيف	ضعيف
تونس	ضعيف	ضعيف	ضعيف

المصدر: تقرير عام 2012 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية <http://www.transparency.org>

ومن شرح الجدول السابق رقم (7) تقم الدراسة الامتصاصية للموازنة المفتوحة إذا كانت المجالس التشريعية توفر الرقابة فعالة على الموازنة عن طريق قياس الأداء في مشاورات مع السلطة التنفيذية قبل عرض مشروع الموازنة على المجلس التشريعي، والقدرة على صلا الأبحاث، والمنقشة الرسمية لمياسة الموازنة العامة، والوقت الممنوح لمنقشة وإقرار الموازنة والسلطة القانونية لتعديل الميزانية المقترحة والموافقة على أي تعديل في ميزان المصروفات والإيرادات الزائدة التي تم جمعها، والسلطات الإضافية للموازنة، وسلطة الموافقة على استخدام أموال الطوارئ، و فحص تقارير مراقبة الحسابات.

ويقتلي ينبغي على السلطة التنفيذية التشاور مع أعضاء السلطة التشريعية كجزء من عملية تحديد الموازنة، و ينبغي أن يطلب ذلك الحصول على موافقة من السلطة التشريعية على الميزانية لتكيفية قبل أن يتم إنفاق هذه

(¹) قوي (متوسط درجات أعلى من 66 من أصل 100)، متوسط (درجات بين 34 و 66)، ضعيف: (متوسط درجات أقل من 34).

- الأموال، وينبغي أن يُطلب ذلك للحصول على موافقة من قبل السلطة التشريعية لإستخدام أموال الطوارئ، ويجب منع سلطات الجهاز المركزي للمحاسبات وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الآتية:
- استقلالية الجهاز رقابياً وعدم وضع قيود على طريقة أدائه.
 - أن يكون لدى الجهاز الموظفين المهرة الذين عينوا خصيصاً لإجراء عمليات المراجعة المالية على وكالات الحكومة المركزية التي تتعامل مع كافة القطاعات.

جدول رقم (8)

المشاركة العامة في إعداد الموازنة العامة في مصر طبقاً لمؤشر العوازنة المفتوحة عام 2012

النتائج	المطلوب
	الأسلوب المتبع قبل التشاور
يوجد ولكن ضعيف	شروط مسي لمشاركة الجمهور
يوجد ولكن ضعيف	توضيح أغراض مشاركة الجمهور
لا يوجد	مراسلات عن نتائج مراجعة الحسابات من قبل المؤسسة العليا للرقابة على الحسابات إلى م بعد نشر تقارير مراجعة الحسابات
	منهج التشاور
يوجد ولكن ضعيف	الآليات التي وضعها التنفيذيين للمشاركة في وضع خطة الموازنة
لا يوجد	جلسات الاستماع العامة في الهيئة التشريعية في إطار موازنة الاقتصاد الكلي
لا يوجد	الفرص المتاحة في الهيئة التشريعية للشهادات من قبل الجمهور خلال جلسات الاستماع للموازنة
	آليات تنفيذية وضعها للمشاركة أثناء تنفيذ الموازنة
لا يوجد	آليات التي وضعها جهاز الرقابة على الحسابات للمشاركة في جدول المراجعة
	الأسلوب المتبع بعد التشاور
لا يوجد	ردود الفعل من قبل السلطة التنفيذية على استخدام المدخلات التي تقدمها للجمهور
لا يوجد	إصدار الهيئات التشريعية التقارير عن جلسات الاستماع للموازنة
لا يوجد	ردود الفعل لجهاز الرقابة على الحسابات بالنسبة لمدخلات التي قدمها الجمهور

المصدر: استبيان الموازنة المفتوحة IBP - منظمة الشفافية العالمية عام 2012 منظمة الشفافية الدولية. استناداً إلى النتائج الموضحة في الجدول السابق رقم (8) لمسح الموازنة المفتوحة 2012 لن فرص المشاركة العامة في عملية الميزانية في مصر ضعيفة⁽⁸⁾ وبالتالي توصي الشراكة الدولية للميزانية مصر بتوسيع المشاركة الجماهيرية في الميزانية بعد النظر إلى مؤشرات مسح الموازنة المفتوحة ونتائجها الضعيفة.

الجدول رقم (9)

موقع مصر بين الدول العربية في استبيان الموازنة المفتوحة في الفترة من 2006 وحتى 2012

الدولة	2006	2008	2010	2012
مصر	19	43	49	13
الأردن	50	53	50	57
لبنان	غير مدرجة	32	32	33
المغرب	19	28	28	38
تونس	غير مدرجة	غير مدرجة	غير مدرجة	11
اليمن	غير مدرجة	10	25	11

المصدر: استبيان الموازنة المفتوحة لعدد من الدول العربية (2006-2008-2010-2012) منظمة الشفافية الدولية
<http://www.transparency.org>

(8) The International Budget Partnership (IBP). "Open Budget Index, Case Report Egypt." Washington, DC. P66

ومن شرح الجدول السابق (9) ضعف المشاركة السياسية في معظم الدول العربية، وضعف الثقة في ألياتها، ولا أقل على فجوة الحكومة في المجال السياسي من التذني الشديد لسبب المشاركة (الرسمية) في الانتخابات العامة في بلدان العالم العربي، ويعود السبب في هذا إلى انتشار الأمية والقر، والإعقاد بعدم جدوى المشاركة، وترجع الثقة في مصداقيتها نتيجة التلاعب في نتائجها، وإلى عدم وجود قضية قومية تستثير همة الجمهور وتحفز على المشاركة، هشاشة الأحزاب السياسية. لم تنشأ الأحزاب الرئيسية الحالية نتاجاً لتطور طبيعي وإنما جاءت نتيجة لقرارات فوقية، اختلال تنظيم وتوزيع سلطات الدولة. هناك اختلال كبير في توازن توزيع السلطة بين الأجهزة الرئيسية للدولة (الحكومة، والمجلس التشريعي، والقضاء)، حيث يميل التوزيع بصورة كبيرة لصالح الحكومة، فالجهاز الحكومي ظل ليعود طريقة يملك زمام المبادرة التشريعية، والسيطرة على الموارد وبرامج التنفيذ. وهو يباشر هذه السلطات في ظل رقابة ضعيفة من قبل المجلس التشريعي، ورقابة متراجحة من قبل القضاء. وتضخم جهاز الحكومة تضخماً شديداً، تحول المؤسسات السياسية إلى أبنوق للكلام كبديل عن عجزها عن الفعل. قد تحولت المجالس النيابية وكذلك الأحزاب إلى ساحات "للخطابية"، غير مؤثرة، حيث لا تملك مقدرات التأثير أو الفعل، ولا أقل على ذلك من عجز الأحزاب على تعيين منظمات المجتمع لتبني برنامجاً قومياً لمحو الأمية.

يقع على الجهات المسنولة عن صياغة وتنفيذ ومتابعة السياسات الاقتصادية، وعلى رأسها الحكومة، دوراً كبيراً في أداء ونجاح هذه السياسات. هناك نقص كبير في فترات الإدارة الاقتصادية وتتمثل في الجوانب التالية، المركزية الشديدة التي تدار بها السياسات الاقتصادية، انفردت الحكومة بسلطات إدارة السياسات الاقتصادية. ضعف التنسيق الداخلي في الحكومة. هناك تضارب وتعارض في السياسات التنموية والاقتصادية، يعكس ضعفاً شديداً في التنسيق بين الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى الاقتصادية المعنية بهذه السياسات وبالتالي يبري فيبحث أن هناك شوطاً طويلاً يجب تقطعه معظم الدول العربية في مجال الحوكمة لتحسين أداء الموازنات العامة بها وتحقيق التنمية المستدامة بها.

هناك تحديات كبيرة تواجه الأبعاد المختلفة لشغافية الموازنة العامة، وهو الأمر الذي انعكس على تنفي موقع مصر بين الدول الأخرى في استبيان الموازنة المفتوحة والتي تعتبر ممارسة دولية جيدة لقياس شفافية الموازنة للدول الأعضاء المرشحين بهذا الاستبيان.

ويوضح الجدول التالي مستوى أعلى خمس دول في العالم في استبيان الموازنة المفتوحة، التي تأتي في مقدمتها نيوزيلاندا وبريطانيا وجنوب أفريقيا وباريسا وأمريكا.

الجدول (10)

مستوي أعلى خمس دول في استبيان الموازنة المفتوحة من عام 2006 وحتى 2012

الدولة	2006	2008	2010	2012
نيوزيلاندا	86	86	90	93
بريطانيا	88	88	87	88
جنوب أفريقيا	86	87	92	90
فرنسا	89	87	87	83
الولايات المتحدة الأمريكية	81	82	82	79

المصدر: استبيان الموازنة المفتوحة الخاصة بأعلى دول في مؤشر الامداد المسارة، 2006-2008،

2010-2012 منظمة الشفافية الدولية <http://www.transperncy.org>

ومن الجدول السابق رقم (10) يتضح أن الوعي الجماهيري لتلك الدول يشكل حجر الزاوية في تعامل الحكومات مع الرأي العام من جهة ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى، حيث تزداد نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات العامة وعدم فئرة الحكومات على حجب بيانات تتعلق بالموازنات أو التقارير المالية الصادرة وخطط وبرايمج الحكومة وأولويات توجيه النفقات بها بل تسارع الحكومات التي مكشافة الرأي العام خشية طرح الثقة في الحكومة فتزداد ثقة المواطن في تلك الحكومات وطريقة إلتها الأمر الذي يساعد على طمئنة دافعي الضرائب لتلك الحكومات مما يعزز من مواردها المالية وتوجيه نحو قضايا التنمية لرفع مستوى معيشة المواطنين بها، والفرق بين حكومات الدول العربية والحكومات الأجنبية في تناول مفهوم الحكومة لمؤسسات اعداد الموازنة بها هو اهتمام الحكومات الأجنبية بعدم التسر على ضعف أداء الحكومة

وتعريف الناخبين بطريقة الدور الذي تؤديه في إطار من الشفافية والمشاركة لتعزيز مسيرة التقدم والتنمية بتلك الدول.

ب- موازنة المواطن:

هي صورة مصغرة من الموازنة العامة للدولة يستطيع خلالها المواطن أن يتعرف على لاسس السياسة المالية وعناصر المخصصات المالية الموجهة للصرف على الخدمات المطلوبة المقدمة له وكذلك الإيرادات العامة التي تحصلها الخزنة من المصادر المختلفة.

وقد تم إعداد هذه الوثيقة لمساعدة المجتمع والمواطن في أن يشار حقه في متابعة الإنفاق الحكومي والإطلاع على موقف العجز والدين العام وتطور مؤشر الاستقرار المالي وهناك اتجاه بحيث يتم تشجيع المحافظات على إعداد موازنة المواطن داخل كل محافظة توضح أوجه الإنفاق العام الموجهة خصوصاً لإنشاء كل محافظة وهي مبادرة جديدة ترعاها وزارة المالية تستهدف انبعاث المواطن في ترتيب أولويات الإنفاق الحكومي سواء على مستوى الدولة أو على مستوى كل محافظة ومركز في الجمهورية.

والهدف منها هو نشر الثقافة والمعرفة بأمر الموازنة العامة لدى المواطن المصري لتحقيق الشفافية حول المخصصات المالية الموجهة للخدمات مثل التعليم والصحة والشباب وبالتالي تسمح للمواطن باقتراح المشروعات التي يراها ذات أولوية في دائرة اقليمته وهي نوع مهم من المشاركة المجتمعية المطلوبة في اتخاذ القرار الذي منسحب في النهاية لتحقيق الشفافية والمساءلة^(٦) وزيادة ثقة المواطن في الحكومة وقدراتها الإدارية بتوفير مناخ الثقة يؤدي إلى فعالية تطبيق برامج الإصلاح، ويتحقق ذلك بتوفير بيانات دقيقة عن بنود الإنفاق من خلال وثائق الموازنة المختلفة، والتركيز على إصدار موازنة المواطن بالشكل البسيط، وقد أطلقت وزارة المالية موقع موازنة المواطن 2010-2011 حرصاً منها لتقديم المعلومات المبسطة وأيضاً للحصول على دعم المواطن في الاستجابة لأهداف خطط الإصلاح. إلا أن دور المواطنين لا يقتصر فقط على الرقابة والمساءلة بل يتعدى ذلك إلى المشاركة الفاعلة كعامل رئيسي في ترشيد استخدام السلع والخدمات العامة (من مياه وكهرباء وتعليم وصحة... الخ)، وتعمل الحكومة على توفير وإتاحة معلومات منسلة ومبسطة للمواطنين عن مراحل إعداد الموازنة العامة المختلفة والرقابة على الإنفاق العام لتحقيق مراقبة أكثر فاعلية والعمل على تطوير أدوات مكافحة إهدار الموارد ومكافحة الفساد، ويقع على عاتق المواطن العادي دوراً كبيراً في مساعدة الحكومة على تطوير خدماتها وتحسينها وتقديمها بصورة جيدة للمواطنين، لذلك فقد أتاحت الحكومة العديد من السبل لتيسير مراقبة المواطنين على كيفية تقديم الخدمات وجودتها.

ويتم توفير المعلومات أيضاً عن طريق المواقع الالكترونية للوزارات المعنية بالدعم مثلاً وزارة المالية ووزارة البترول وذلك من خلال الإعلان عن رقم لشكاوي أو إرسال لشكاوي الكترونياً وذلك للتواصل اللحظي مع مشاكل المواطن واستقراء ردود أفعال المواطن عن السياسات العامة والقرارات. وكل ذلك يدعوه للتقرير الدورية التي تصدرها وزارة المالية عن الأداء الاقتصادي للبلاد بشكل مدعم بالشفافية وإمكانيات المشاركة وذلك لأطمئنان المواطن على إدارة الوفورات التي حققت من دعم الطاقة أو الغذاء وتوجيهها إلى مجالات أخرى مثل التعليم والصحة.

ج- موازنة البرامج والأداء:

تعرف موازنة البرامج والأداء بأنها خطة تهدف إلى تحقيق مجموعة الأهداف سواء طويلة الأجل أم قصيرة الأجل من خلال ربط تلك الأهداف بالهيكل التنظيمي للوحدة التنظيمية حيث يتم تقسيمها إلى اختصاصات وبرامج وأنشطة ومشروعات في ضوء التحديد الدقيق للتكاليف والموارد المتوقعة بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة لتخصيص الموارد المتاحة من هذا التعريف يمكننا تحديد أهم جوانب موازنة البرامج والأداء:

- 1- حتمية دراسة الهيكل التنظيمي للوحدة وتحديد مراكز المسؤولية لكل مستوى.
- 2- تحديد الأهداف العامة وربطها بالاختصاصات.
- 3- تحديد الأهداف الفرعية التي تُخدم الهدف العام ويتم تقسيمها إلى برامج يتم تقسيم هذه البرامج إلى مشروعات وأعمال وهي ترتبط بتكاليف وأنشطة جارية وترتبط بمصروفات تحديد التكاليف كذا للموارد المتوقعة لكل مشروع ونشاط وتحديد مصادر التمويل المرتبطة.

(٦) جمهورية مصر العربية، موازنة المواطن، 2011، موازنة المواطن: هي شرح غير تقني لموازنة الحكومة ويهدف مساعدة الجمهور - بلات بحر المتخصصين في المالية العامة. على فهم خطط الحكومة.

4- وجود نظام المتابعة والتقييم أو الأداء المستمر لرئاسة وتعديل أي انحراف قد يحدث سواء كان انحراف نتج عن التقدير أولوية ربط بذلك وجود مؤشرات لتقييم الأداء.

يعاني نظام الموازنة الحالي من اختلال هيكلي يكمن في بنية ذلك النظام المعروف بنظام «موازنة البنود والاعتمادات، أو موازنة الرقابة». يأتي ذلك الاختلال كنتيجة مباشرة لعدد من السبلات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- صعوبة التعرف على برامج العمل والمشروعات التي تنوي الحكومة القيام بها أو تطويرها، وكذلك صعوبة قياس كفاءة الوحدات الحكومية المختلفة، حيث تقتصر موازنة الرقابة على توزيع الاعتمادات المالية على مختلف الأجهزة الحكومية، ثم تقوم بالرقابة عليها لتحديد مسؤوليتها عن أي انحراف أو تجاوز في تنفيذ الأعمال، دون الاهتمام بالأعمال التي تنجزها الحكومة، وكان تنفيذ الموازنة يستهدف صرف كميات مالية على بنود محددة في قطاعات الدولة المختلفة بغض النظر عن مخرجات أو منجزات تلك الإنفاق، وهو ما يؤدي إلى إهدار الأموال العامة دون تحقيق إنجازات ملموسة.

- إعداد تقديرات الموازنة على أساس متوسط تقديرات عدد من السنوات المالية وفي ضوء الإنفاق الفعلي للسنة المالية السابقة، فلا تعبر هذه التقديرات عن الاحتياجات الفعلية أو الإنتاجية المرجوة من الإنفاق أو الإطار الزمني لهذه الإنتاجية. وعلى ذلك تمثل اعتمادات المصروفات العامة قيوداً على حرية الجهات بعدم تجاوز المندرج في الموازنة وإلا تعرضت للمساءلة.

- تقتصر هذه الموازنة إلى وسائل المتابعة تنفيذ الأصول والمشروعات وتكلفتها ومدى تحقيق أهداف الإنفاق، إذ أن الموازنة غالباً ما تنفصل عن خطة التنمية، حيث لا توجد آلية لضمان ربط أجهزة الموازنة بأهداف التخطيط مع وجود معايير لقياس الأداء وتحليل التكاليف والعوائد عند توزيع الاعتمادات بين أوجه الإنفاق الحكومي، فلا يتكامل الجهاز الحكومي للدولة، وتعمل الأجهزة بمعزل عن بعضها البعض، فلا تتحقق التنمية التي استهدفتها خطة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية.

- اختلاف الوحدة التنظيمية التي تعد كل من الخطة والموازنة، وعدم مراعاة السياسة المالية لأهداف الخطة، وبذلك تفشل الموازنة بعد تنفيذها في إنجاز هذه الأهداف.

إن أسلوب موازنة الرقابة يعيق تقدير الإنفاق الكلي لأغلب وظائف وخدمات قطاعات الدولة، حيث لا يمكن معرفة حجم الإنفاق الكلي على مشروع واحد تشترك في تنفيذه جهات متعددة لكل من إعمالها الخاصة. وهو ما ينتج عنه تزايد تقديرات الإنفاق العام من سنة لأخرى بما يمثل إهداراً مستمراً لموارد الدولة. إذ إن هذه المشكلات التي يعاني منها نظام موازنة الرقابة «البنود والاعتمادات» كان لابد من التفكير في التحول إلى نظام آخر يكفل الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع المتاحة بما يحقق فعالية الإنفاق العام وبلوغ أهدافه. خطوات إعداد موازنة البرامج والأداء:

- 1- تحديد الأهداف الخاصة بالوحدات الحكومية.
- 2- تحديد البرامج والأنشطة الواجب تنفيذها.
- 3- تحديد وحدات القياس ومعايير التكلفة.
- 4- تحديد العمل الواجب أدائه.
- 5- إعداد موازنة الفترة القادمة.

فالأهداف المرجوة تحقيقها من وراء تطبيق موازنة البرامج والأداء في الحكومة والهيئات العامة بمصر في عدة نقاط محددة:

- تعظيم حجم وجودة الخدمات العامة المقدمة بما يتبع ذلك من رفع فاعلية وجدوى الإنفاق العام.

- تحقيق الرقابة على فاعلية برامج النشاط والمصاحبة لتنفيذ الموازنة في تحقيق الأهداف المتوقعة بالجهة وفقاً للقوانين والقرارات المنشئة أو المنظمة لها ووفقاً لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة والكشف عن الطاقات العالقة بمراكز المسؤولية المختلفة.

- ترشيد تكاليف إنجاز برامج النشاط الجاري وتكاليف المشروعات الاستثمارية واختيار أفضل بديل، وتحليل أسباب الانحرافات في تنفيذ برامج النشاط وفي معدلات الأداء المصاحبة للموازنة فيما بين انحرافات مرتبطة

بكمية الخدمات العنصر المحققة ومستوي جودتها أو مرتبطة بتشكيلة هذه الخدمات أو مرتبطة بتكلفة هذه الخدمات أو مرتبطة بكفاءة مراكز المصروفية.

وأما عن أهداف التطبيق على مستوى الاقتصاد القومي وتعظيم آثاره الإيجابية فتتمثل في:

- تحقيق فاعلية الإنفاق العام لتأمين جدواه المالية والاقتصادية والاجتماعية على الناتج القومي وعلى المجتمع وتحجيماً لأية آثار سلبية على الاقتصاد القومي.

- تجنب الآثار التضخمية التي تترتب على عدم اسفداد الإنفاق العام أو عن قصور جدواه فهي تمثل موازنة البرامج والأداء (موازنة الإدارة) المرحلة الثانية من مراحل تطور الموازنة العامة للدولة، حيث يتحول من خلالها الاهتمام من مجرد فرض الرقابة على المال العام في ظل موازنة البنود والاعتمادات إلى خدمة الإدارة الحكومية بهدف تطويرها ورفع كفاءتها في تلبية الأعمال وقياس الأعمال المنجزة.

- ولا تهدف هذه الموازنة إلى رقابة المال العام حسب بل تهتم أيضاً ببيان الوظائف والأنشطة والمشروعات التي تقوم بها الحكومة وقياس مدى كفاءة الحكومة في إنجاز الأعمال بقصد رفع مستوى الإدارة وترشيد الإنفاق العام والقضاء على الإسراف، فهذه الموازنة تترواح الأهداف المقررة إلى عدد من برامج الأعمال المحددة ثم إلى نفسيتها من أنشطة أو مشروعات واضحة المعالم، ثم تشكيل الوحدات التنظيمية التي يعهد بها إليها أمر تنفيذ تلك البرامج، ثم تدبير الإيرادات الضرورية للإنفاق على عملية التنفيذ أو الإنجاز. هذا وتمتد عملية التنفيذ لتشمل دورة الموازنة بأكملها، ويمكن القول من الناحية النظرية أن هذه الموازنة عبارة عن الرباط بين الأهداف الموضوعية وبين الأنشطة التي يجب تنفيذها الأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل في نطاق الاختصاصات الرئيسية التي طلبت الأموال من أجلها، واقتراح البرامج التي تناسب كل اختصاص مع تحديد المشروعات والأنشطة تحت كل برنامج بهدف تحقيق الأهداف في نطاق الاختصاصات المختلفة، ومن ناحية أخرى وترتب على الأخذ بهذه الموازنة تحديد تكاليف البرامج والأنشطة المختلفة استناداً إلى بيانات كمية ونوعية عن تلك البرامج والأنشطة، مع تطوير الوحدات التنظيمية المسؤولة عن تنفيذها، فضلاً عن إبراز مصادر وكميات الأموال المحصلة وكافة النفقات.

المحور الثالث

أهم تطبيقات الحوكمة على الموازنة العامة في مصر

أ- التويب الدولي على هيكل الموازنة العامة للدولة:
تويب الموازنة وضع الحسابات المتجانسة أو المتشابهة في مجموعات تحمل نفس الصفات يتم تويب الموازنة إلى ثلاث موازنات موازنة جارية وتتضمن الإيرادات الجارية والنفقات الجارية.
موازنات رأسمالية وتتضمن الإيرادات الرأسمالية والنفقات الرأسمالية، موازنة التمويل وتتضمن مصادر تمويل الموازنة من القروض الداخلية والخارجية واستخدامات هذا التمويل في تسديد عجز الموازنة وتسييد أساط القروض، وتصنف بيانات الموازنة كالآتي:-

• النفقات العامة:

1- التصنيف الإداري:

ويتم فيه تخصيص الموارد على الوحدات الإدارية الحكومية تبعاً لتقسيمات الهيكل التنظيمي الحكومي، أي تخصيص مبالغ واعتمادات لكل وزارة دائرة أو سلطة أو مؤسسة أو هيئة حسب أولوية الإنفاق وحلجة الوحدة الحكومية.

2- التصنيف حسب الغرض من النفقة (النوع)

وذلك عن طريقة تجميع النفقات في مجموعات متشابهة حسب نوعها والغرض منها مثل مجموعة (الرواتب والأجور - النفقات التشغيلية - النفقات التشغيلية - النفقات الرأسمالية والتطويرية - رواتب وأجور المشاريع - الدراسات والتخطيط والاستشارات).

3- التصنيف الوظيفي:

ويقوم على أساس توزيع النفقات العامة حسب الخدمات أو الوظائف الرئيسية التي تؤديها الدولة وظيفية التنمية الاجتماعية (تعليم - صحة - خدمات اجتماعية)، خدمات المواصلات والنقل (التنقل - الأرصاد الجوية - الاتصالات - البريد).

4- التصنيف الاقتصادي:

ويتم وفقاً لطبيعة النفقة الاقتصادية وإظهارها للمساعدة في عمليات التحليل الاقتصادي، تنقسم إلى نفقات جارية وهي المتعلقة بالتشغيل اليومي وتكون متكررة، نفقات رأسمالية وهي المتعلقة بالمشاريع وإنشاء أصول جديدة.

5- التصنيف الإقليمي والجغرافي:

تصنيفها حسب الأقاليم والمحافظات وتنقسم النظم السياسية إلى مستويين نفقات الحكومة المركزية وتوزع جغرافياً، نفقات الإدارات المحلية وتوزع جغرافياً.

• الإيرادات العامة:

التصنيف الاقتصادي ويتم وفق الأثر الاقتصادي، حسب مصدرها، التصنيف الإداري حسب إلامية التحصيل، حسب الجهة التي تؤخذ منها.

أهداف التثويب:

- 1- تسهيل وضع البرامج والمشاريع وفق سياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية.
- 2- تحقيق الكفاءة في تنفيذ الموازنة.
- 3- الربط بين الاعتمادات المخصصة لكل وحدة والبرامج التي يجب أن تنفذها.
- 4- المساعدة في إعداد كل من التوائم والحصائل الختامية.
- 5- المساعدة في تحليل الأثر الاقتصادية للتشابل الحكومي.
- 6- المساعدة في الرقابة على النفقات والإيرادات.

ب- ميكنة الموازنة العامة (ميكنة وزارة المالية):

تعد ميكنة إدارة الحسابات الحكومية للدولة خطوة مهمة لوزارة المالية والحكومة في إطار خطط تحديث وتطوير أساليب إدارة السياسات المالية ونظم الإنفاق العام وتحصيل الإيرادات بصورة إلكترونية. حيث تأتي أهمية برنامج الميكنة تأتي في أنه يطبق المعايير الدولية في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وإحكام الرقابة على المصروفات الحكومية عن طريق ميكنة جميع مراحل إعداد وصرف الموازنة كما أنه يضمن سهولة ويسر إدارة التدفقات النقدية للدولة. بنجاح تطبيق برنامج ميكنة الحسابات الحكومية الذي بدأ بالفعل مرحلته التمهيدية منتصف أويل الماضي 2013 في قطاعات الأمانة العامة لوزارة المالية ومكتب وزير المالية. حيث تم مراحل إعداد الموازنة العامة التي سوف تتم بصورة إلكترونية لما لهذا المشروع على المستوى القومي من مميزات مثل توفير معلومات دقيقة وشاملة حول صليلات الإنفاق العام والإيرادات العامة وهو ما يساعد متخذي القرار على رفع مستوى كفاءة الإدارة المالية، مع توفير آلية لتبادل المعلومات المالية بين وحدات الجهاز الإداري للدولة بسهولة وبسرعة.

أن ميكنة ديوان عام وزارة المالية سوف تنتهي خلال شهر يوليو 2014 وبذلك تكون 40% من التدفقات المالية للموازنة العامة للدولة قد تم ميكنتها، حيث من المتوقع أن اقتره المقبلة تشهد التوسع في تطبيق الأنظم الجديد في العديد من قطاعات المالية تمهيداً لتعظيمه على الجهاز الإداري للدولة بأكملها.

أهمية تطبيق ميكنة وزارة المالية:

سوف يعمل ميكنة وزارة المالية على الارتقاء بمستويات شفافية، وجودة البيانات المالية وتفعيل وظائف الرقابة المالية ودعم آليات صنع القرار المتعلق بالجوانب المالية. سوف تبدأ في ميكنة الوحدات الحسابية الخاصة بمصالح وزارة المالية.

أهم مشروعات ميكنة وزارة المالية:

يتم البدء بمصلحة الضرائب المصرية ومناقل الجمارك المختلفة لمصلحة الجمارك بالقاهرة الكبرى، حيث يتم الآن إعداد خطة مفصلة بمراحل تنفيذ هذه الخطة تتضمن جميع العناصر المطلوبة لتطبيق برنامج الميكنة بنجاح سيتم تطوير كل أنظمة المالية العامة للدولة، من خلال استكمال أنظمة ميكنة عمليات الموازنة العامة، بما يسمح بإحكام الرقابة على الإنفاق العام والإيرادات المالية ومناقلها لحظياً لتحقيق المزيد من الشفافية.

ج- الحساب الختامي:

عبارة عن كشف مسجل فيه المبالغ التي أنفقتها الدولة والمبالغ التي قامت الدولة بتحصيلها خلال السنة المالية المنصرمة ملحقاً بنس ثوابت وتسميات الموازنة العامة.

أوجه تشبه بينهما:

- 1- يتم إعداد الحساب الختامي والموازنة العامة عن سنة مالية تبدأ في 1/1 وتنتهي في 12/31.
- 2- يتم إعداد كل منهما من قبل وزارة المالية باعتبارها السلطة المركزية.
- 3- يتم عرض كل منهما على السلطة التشريعية لأغراض الرقابة وتقديم أداء السلطة التنفيذية.
- 4- يتم استخدام تصنيف موحد للحسابات لكل من حسابات الصاب الختامي وحسابات الموازنة العامة.

أوجه الاختلاف:

- 1- أرقام موازنة الدولة هي أرقام تقديرية أما أرقام الحساب الختامي فهي أرقام فعلية.
- 2- يتم إعداد الموازنة العامة عن سنة مالية قادمة في حين أن إعداد الحساب الختامي عن سنة مالية منصرمة.
- 3- يتم إصدار الموازنة العامة بموجب قانون ولا يتطلب إصدار الحساب الختامي ذلك.

جدول رقم (11)

الحساب الختامي لجانب الاستخدامات للموازنة العامة عن السنوات 2008-2009 وحتى 2013-2014

السنة	الإعتماد الأصلي	التحليلات	الإعتماد المعدل	الحساب الختامي
2014-2013	816972940000	94763000813	288911735940	824375701288
2013-2012	635376325000	93078060758	728454385758	665825819441
2012-2011	594039120000	6860691945	600899811945	511376919466
2010-2011	489658228000	21002929855	510661157855	437547502549
2009-2010	354636737000	560245765015	410982492015	395537843437
2009-2008	37927163600	26554556691	405826182691	374729330629

المصدر: البيانات المالية لسنوات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية وتقارير البنك المركزي سنوات متفرقة.

توجع أهمية دراسة الحساب الختامي إلى أنه:

- 1- وسيلة المراجعة للتأكد من التزام الدولة بتنفيذ ما عمدته السلطة التشريعية من نفقات.
 - 2- أداة لمتابعة تنفيذ ما عمدته السلطة التشريعية من برامج وسياسات.
 - 3- وسيلة لتحسين طرق التقدير والتنبؤ وتقليل احتمالات الخطأ في إعداد الموازنة الإيعام القادمة.
 - 4- أداة للرقابة وتقديم الأداء والوقوف على درجة الكفاءة والإنتاجية في القطاع الحكومي.
 - 5- أسلوب لاكتشاف النحرافات ودراستها تمهيداً لوضع الطرق اللازمة لعلاجها.
- ولضمان تحقيق شفافية المالية العامة والتأكد من التزام السلطة التنفيذية بما أمرته السلطة التشريعية يجب:
- الإنتهاء من إعداد الحسابات الختامية وتقديمها للسلطة التشريعية في غضون سنة على الأكثر من انتهاء السنة المالية.
 - تحديد ووضوح النطاق الذي تغطيه الحسابات الختامية وتوقيت تقديمها وفقاً لقانون الموازنة العامة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات الأساسية، والتي يمكن سردها على النحو التالي:

أولاً: النتائج:-

تؤكد الدراسة على أن الحوكمة تستهدف تطوير البيئة المؤسسية التي تحدث فيها التنمية من خلال تفعيل قيم الشفافية والمساءلة وإرساء سلطة القانون وتعميق المشاركة بين مختلف الفاعلين في تلك البيئة بهدف محاربة الفساد على اختلاف أنواعه وأشكاله وتحقيق الإدارة الرشيدة لمنظومة التنمية
عدم وضوح وشفافية هيكل عرض الموازنة والتقارير المالية لعدم وجود وثيقة متكاملة وشاملة للموازنة العامة تقدم للبرلمان لإقرارها، حيث ما يقدم للبرلمان لإقراره ما هو إلا مجموعة من المذكرات المتناثرة حيث يعرض في كل مذكرة توزيع إنفاق كل على بنوده الأساسية فقط، بالإضافة إلى البيان المالي، والذي يعد هو الوثيقة الأساسية للموازنة التي يعتمد عليها النواب في تحليل الموازنة ورصد بنودها. ويحوي البيان المالي موجز سياسي عن الموازنة يتضمن للخطاب الذي يلقيه وزير المالية ومجموعة الإجماليات وبعض التفاصيل المحدودة، كما يعكس توجهات السياسة العامة والأهداف الرئيسية للسياسة المالية في ظل تلك التوجهات كما يطرح القيود الحاكمة لعمل أدوات السياسة العامة. ويخصص جانب هام من التقرير لإبراز الجهود السابقة والحالية لوزارة المالية في الإصلاح. ويحوي الجانب الآخر من التقرير حزمة واسعة من الطموحات أو الأبعاد ومحاور العمل وي طرح برامج كلية غير محددة لتكلفة في إطار البيان

ثانياً: التوصيات:

- 1- إصدار قانون حرية نشر وتداول المعلومات في مصر، وعلاج ضعف المؤسسات المعلوماتية وعدم استقلاليتها مثل الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء والذي لا يصدر بيانات منتظمة وحديثة وموثوق بها فيما يخص مالية الدولة وكذلك إلغاء تبعية هذا الجهاز لوزارة التنمية الاقتصادية، حيث تتطلب الشفافية توفير المعلومات الدقيقة في موقعتها وإفصاح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، وهو ما يتطلب أن تنشر بعلنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة ومحاصرة الفساد من جهة، والمساعدة على اتخاذ القرارات الصالحة في السياسة العامة من جهة أخرى.
- 2- نشر تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات للجمهور وعدم اقتصار تداولها على دواوين الحكومة ولجان البرلمان فقط، وتعديل قانون الجمعيات الأهلية الذي يسمح بتفعيل دورها في مشروع الموازنة، بما يسمح بممارسة دورها الرقابي على الخدمات العامة ويضع لها خطة مساءلة واضحة تستطيع أن تستخدمه في المسائلة عن جودة الإنفاق العام.
- 3- إلزام وزارة المالية بإعداد الموازنة العامة شاملة قطاع الحكومة العامة وليس قطاع الحكومة المركزية فقط بحيث تقدم معلومات شاملة عن العمليات خارج الموازنة، ومراجعة القوانين التي تتناول دور الحكومة في إدارة المشروعات المملوكة للدولة، وتكلفة الأنشطة شبه المالية، ويتطلب ذلك مراجعة شاملة للهيئات الاقتصادية وضم ما يجب أن يضم للقطاع الحكومي وموازنتها بعد دراسة حالة كل هيئة علي حدي ودراسة العلاقة بين الهيئات والخزانة العامة التي تدار على أسس سوقية لتحديد الأنشطة شبه مالية. تتطلب الشفافية والإفصاح إعداد موازنة مترسطة الأجل بدلاً عن أسلوب الموازنة السنوية المتبعة، تقوم على أساس موازنة البرامج والأداء والتحول إلى أسس الاستحقاق، بمعنى أن يوضع لكل خدمة حكومية برنامج له موازنة مستقلة، وله معايير لقياس الأداء، مع إصدار تقارير دورية عن أوضاع المالية العامة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

(أ) الكتب:

1. أحمد صقر عشور، "أفاق ما بعد ثورة 25 يناير الإصلاح وإعادة البناء المؤسسي في مصر"، بتون ناشر، (2011).
2. أحمد عبد الرحيم زردق، "الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر"، الناشر: دار النهضة العربية، القاهرة، (2009).
3. عفاف مجد أبو العينين الباز، "تقييم الأداء المؤسسي للمنظمات الحكومية المصرية كمدخل للتطوير الإداري"، الناشر: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، (2004).
4. علي الصاوي، "اللامركزية في إطار الديمقراطية: ملاحظات في النظم المحلية المعاصرة"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (2002).
5. علي عبد الصادق، "مفهوم المجتمع المدني - قراءة أولية"، الناشر: مركز المحروسة، القاهرة، (2004).
6. ليلى مصطفى البرادعي، خالد زكريا أمين، "إصلاح الجهاز الإداري الحكومي في مصر"، الإصلاح المؤسسي والتنمية في مصر"، الناشر: مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب (PID)، القاهرة، (2007).
7. محمد أكرم العلواني، "العمل المؤسسي"، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، (2002).
8. محمد محمود الطعمنة، سمير محمد عبد الوهاب، "الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، (2005).
9. محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الناشر: الدار الجامعية، الإسكندرية، (2006).
10. منحة محمد أبو النصر، "إدارة منظمات المجتمع المدني - دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والمسئولية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، (2007).

(ب) الدوريات والمجلات الاقتصادية:

1. "آليات تفعيل التخطيط بالمشاركة (اللامركزية - اللامركزية المالية)"، معهد التخطيط القومي، سلسلة مذكرات خارجية، القاهرة، (يوليه 2010).
2. أحمد سيد مصطفى، "التحسين المستمر: مفهومه وألياته"، مجلة أخبار الإدارة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، العدد التاسع والعشرون، (نيسبر 1999).
3. أحمد صقر عشور، "نحو منظومة جديدة للإصلاح الإداري في الدول العربية"، مجلة أخبار الإدارة، جامعة الدول العربية، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، القاهرة، العدد الثامن والعشرون، (سبتمبر 1999).
4. أمل مختار، "الحكم الرشيد... الحالة المصرية" مجلة الديمقراطية، مجلة فصلية متخصصة، تصدر عن مؤسسة الأهرام - القاهرة، السنة الحادية عشر - العدد (41) - يناير (2011).
5. حسن كريمة، "مفهوم الحكم الصالح"، ندوة عن: "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، (المستقبل العربي)، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، في الفترة من (20-23 سبتمبر 2004).

6. حسن ناعقة، "نور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، ندوة عن: "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، (المستقبل العربي)، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، في الفترة من (20-23 سبتمبر 2004).
7. سلوى شعراوي جمعة، "مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية". إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الناشر: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة (PARC)، الطبعة الثانية، جامعة القاهرة، (2001).
8. هناء عبيد، "نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر"، تقرير صادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، (2010).
9. عبد الله شحاتة، صالح عبد الرحمن، "الموازنة العامة والموازنة بالمشاركة مع التطبيق على الموازنة المصرية"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (2008).
10. عطية حسين الحنفي، (المنظمات غير الحكومية بدخل تنموي)، "العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والحكومة والقطاع الخاص"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (2006).
11. محمد حسن يوسف، "محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر"، (بدون ناشر)، يونيو (2007).
12. ياسر عوض شعبان عبد الرسول، "آليات الحوكمة ودورها في التنمية الاقتصادية"، مجلة مصر المعاصرة، مجلة علمية محكمة ربع سنوية، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، العدد 504، (أكتوبر 2011).

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية References

1. Jasmine Mohamed Abdelfattah Mohamed Hassanin, "Modeling the relationship between Natural Resources Abundance, Economic Growth, and the Environment", (Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Master), Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, (2010).
2. Keefer, Philip, "A review of the political economy of governance: from property rights to voice" (2004), paper for project on "The consequences of political institutions in democracy." World Bank paper 3315.
3. Lam Akol Public Lecture in Juba University, "Lawless Rule in South Sudan", (2011).
4. Michael T. Gapen, Yasser Abdin, Amine Mati, "Fiscal Sustainability in Remittance-Dependent Economies, (2009).
5. N.G. Mankiew: "New Keynesian Economics", R. Henderson" ed., The Encyclopedia of Economics, New York (2002).
6. Nina Budine, and Sweder van Wijnbergen, "Quantitative Approaches to Fiscal sustainability Analysis", "A new World Bank tool applied to Turkey", Working paper (4175) The Economic policy and Debt Department World Bank, Washington, DC 20433, March (2007).